



مركز هشام مبارك للقانون - مؤسسة الهلالي للحريات - مؤسسة حرية الفكر والتعبير

نكر ما جرى بجلسة محاكمة

إبراهيم عيسى

التاريخ : 1/10 / 2007

رئيس المحكمة شريف كامل، عضو النيابة محمد الفيصل

مكان الجلسة: مجمع محاكم الجلاء - محكمة جناح بولاق الجزئية - قاعة (3)

عدد القضايا المتهم فيها الأستاذ / إبراهيم عيسى هي تسعة قضايا منها جنحة واحدة حركتها النيابة العامة، وهي الجنحة رقم 195 لسنة 2007، وثمانية جنح مباشرة أرقامهم هي 11260 لسنة 2007 والمدعي بالحق المدني فيها هو الأستاذ / نبيه الوحش المحامي والذي لم يحضر الجلسة إلا بعد فوات قضيته، ولكن حضر عنه بعض المحامين بالإنبابة وبدون توكيل،، والثانية رقمها 11261 لسنة 2007 والمدعي بالحق المدني فيها هو الأستاذ / حسين علي برعي حضر بشخصه وطلب تعديل طلباته في الادعاء بالحق المدني المؤقت في مواجهة الحاضرين عن المدعي عليه الأول لمبلغ 5001 جنيه، وطلب التأجيل لإعلان دعواه المدنية الجديدة، والثالثة رقمها 11262 لسنة 2007 والمرفوعة من محمد فتحي عبد الحليم المحامي وحضر الجلسة وصمم على الطلبات دون تقديم مستندات، والرابعة رقمها 11263 لسنة 2007 والمرفوعة من إسماعيل محمد، وعدل طلباته إلى 5001 جنيه تعويض مؤقت، وطلب أجلاً لسداد الرسم، وقدم حافظة مستندات، الخامسة رقمها 11264 لسنة 2007 لسنة 2007 المرفوعة من محمد صلاح ولم يحضر بشخصه، وحضر عنه المحامون الحاضرون بالإنبابة القانونية، ودون توكيل وقدمت حافظة مستندات،، والسادسة رقمها 11265 لسنة 2007 والمدعي بالحق المدني هو الأستاذ/ صالح محمد حضر بشخصه، وقدم حافظة مستندات وادعى مديناً 5001 تعويض مؤقت في مواجهة الحاضرين وطلب أجلاً للإعلان بالدعوى المدنية، والسابعة رقمها 11266 لسنة 2007 والمدعي بالحق المدني فيها هو الأستاذ / جمال جاسر ولم يحضر بشخصه ولكن حضر عنه أحد المحامين بالإنبابة، أما الجنحة الثامنة فهي الجنحة الوحيدة التي حركتها النيابة والتي سبق التحقيق فيها مع الأستاذ الصحفي إبراهيم عيسى وقيدت برقم 195 لسنة 2007 جناح بولاق وقد حضر الأستاذ / سمير الششتاوي المحامي بشخصه وهو

مقدم البلاغ الأصلي في هذه الجنحة وادعى مدنيًا بمبلغ 5001 على سبيل التعويض المؤقت نتيجة الأضرار التي حاقت به وأبناءه الصغار من أضرار معنوية جسيمة وطلب أجلاً لإعلان الدعوى المدنية، وانضم إليه في ادعائه مدنيًا الأستاذ / حسين علي برعي المحامي.

وقام سمير الششتاوي بتوزيع بيان بعد رفع الجلسة مباشرة يدعي فيه أنه في ظل مناخ من حرية الراى والتعبير ظهرت بعض الصحف المستقلة والخاصة وقرر أن بعض هذه الجرائد الذين قد ضلوا الطريق وقد اسماهم في بيانه القلة المارقة من الصحفيين فتوعدهم بالملاحقة، أمام الجنحة التاسعة ورقمها 11391 وهي جنحة مباشرة أيضًا لم يحصر فيها أحد

وطلب دفاع المتهم ضم الدعوى جيعها للارتباط وأجلاً واسعاً للإطلاع والاستعداد وطلب الدفاع من المحكمة تغير مكان القاعة إلى مكان فسيح لهيئة الدفاع.

وجاء قرار المحكمة

بتأجيل نظر الدعوى لجلسة 24 / 10 / 2007 للإطلاع وإعلان الدعوى المدنية، على أن تنتظر الجلسة القادمة بمجمع محاكم القاهرة الجديدة بناء على تعليمات وزير العدل ، لسماع شهادة كلا من :

فاروق العقدة	محافظ البنك المركزي
أحمد سيد عبد الله	رئيس هيئة سوق المال
العميد محمد برغش	محرر محضر التحريات